

## سُورَةُ النَّبُؤِ

قَالَ الْجَلَالِيُّ: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾

[النَّبُؤُ: ١]

**القرءات:** «وفرضناها» قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتشديد الراء، وقرأ الباقر بتخفيفها.

**التوجيه:** قال الرازي: قرئ «فرضناها» بتخفيف الراء وتشديدها، أما قراءة التخفيف، فالفرض هو القطع، والتقدير قال الله تعالى ﴿فَنَصِّفْ مَا فَرَضْتُمْ﴾ [البَقَّة: ٢٣٧]. أي قدرتم، ﴿إِنَّ الَّذِي فَارَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ﴾ [النَّحْل: ٨٥]، أي قدر. ثم إن السورة لا يمكن فرضها لأنها قد دخلت في الوجود وتحصيل الحاصل محال، فوجب أن يكون المراد وفرضنا ما بين فيها، وإنما قال ذلك لأن أكثر ما في هذه السورة من باب الأحكام والحدود فلذلك عقبها بهذا الكلام. وأما قراءة التشديد، فقال الفراء: التشديد للمبالغة والتكثير، وأما المبالغة، فمن حيث أنها حدود وأحكام، فلا بد من المبالغة في إيجابها ليحصل الانقياد لقبولها. وأما التكثير، فلوجهين: أحدهما - أن الله تعالى بين فيها أحكاماً مختلفة. الثاني - أنه سبحانه وتعالى أوجبها على كل المكلفين إلى آخر الدهر.

**وقال الألويسي:** وقرأ عبد الله وعمر بن عبد العزيز ومجاهد وقتادة وأبو عمرو وابن كثير. «وَفَرَضْنَاهَا» بتشديد الراء لتأكيد الإيجاب والإشارة إلى زيادة لزومه أو لتعدد الفرائض وكثرتها أو لكثرة المفروض عليهم من السلف والخلف، وفي الحواشي الشهابية قد فسر «فرضناها» بفصلناها ويجري فيه ما ذكر أيضاً.

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿الرَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ

فِي دِينِ اللَّهِ﴾ [النُّور: ٢]

**القرءات:** «رأفة» قرأ ابن كثير بخلف عن البزي بفتح الهمزة، وقرأ الباقر بإسكانها وهو الوجه الثاني للبزي، وقرأ الأصهباني وأبو جعفر وأبو عمرو بخلف عنه بإبدال الهمزة في الحالين وكذا حمزة عند الوقف.

**التوجيه:** قال ابن عاشور: «رأفة» يجوز فتح همزتها وتسكينها، قلت: هما لغتان صحيحتان. ولعل وجهها بيان لزوم عدم الرأفة سواءً حرّكتكم هذه الرأفة وجعلتكم تتركون تنفيذ أحكام الله وحدوده وفق ما شرع، وهو ما تدل عليه قراءة تحريك الهمزة (بالفتح)، أو لم يحدث ذلك، ولكن نفذتم الأحكام والحدود وأنتم ترون الخير والمصلحة في خلافها، وهو ما تدل عليه قراءة إسكان الهمزة وأما قراءة السوسبي «رأفة» فهي تدل على عدم جواز التهاون والتساهل، فأكرم بكلام ربي الأعلى!!

**فائدة:** قرأ أبو جعفر ووقفاً حمزة «مِية» وقرأ الباقر «مائة»، ولعل وجهها هو بيان اختلاف حال الناس، فربما كان المرتكب للفاحشة ضعيفاً بحيث لو جُلد بالجريد لمات، فهذا يضرب الحدّ بما لا يهلكه، وهو ما يدل عليه التخفيف في قراءة «مِية»، وأما من ليس كذلك فيقام عليه الحدّ بالجريد، وهو ما تدل عليه قراءة «مائة»، فسبحان مَنْ هذا كلامه!

قَالَ النَّجَّالِيُّ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعٌ

شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النُّور: ٦].

**القرءات:** قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف العاشر «أربع» برفع العين، وقرأ

الباقر بنصب العين.

**التوجيه:** قال ابن جرير: واختلفت القراءة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء المدينة والبصرة «أربع شهادات» نصبًا، ولنصيبهم ذلك وجهان: أحدهما - أن تكون الشهادة في قوله «فشهادة أحدهم» مرفوعة بمضمر قبلها، وتكون الأربع منصوبًا بمعنى الشهادة، فيكون تأويل الكلام حينئذ، فعلى أحدهم أن يشهد أربع شهادات بالله. والوجه الثاني - أن تكون الشهادة مرفوعة بقوله ﴿إِنَّهُ، لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ والأربع منصوبة بوقوع الشهادة عليها، كما يقال شهادتي ألف مرة: إنك لرجل سوء. وذلك أن العرب ترفع الأيمان بأجوبتها، فتقول حَلَفُ صَادِقٍ لِأَقَوْمٍ، وشهادةُ عمرو ليقعدن، وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين: «أربع شهادات» برفع الأربع ويجعلونها للشهادة مرفوعة، وكانهم وجهوا تأويل الكلام، فالذي يلزم من الشهادة، أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، وأولى القراءتين في ذلك عندي بالصواب قراءة من قرأ ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ، لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ بنصب أربع، بوقوع الشهادة عليها، والشهادة مرفوعة حينئذ على ما وصفت من الوجهين قبل، وأحب وجهيهما إليّ أن تكون به مرفوعة بالجواب، وذلك لقوله ﴿إِنَّهُ، لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ وذلك أن معنى الكلام: والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم، فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين، تقوم مقام الشهداء الأربعة، في دفع الحد عنه، فترك ذكر: تقوم مقام الشهداء الأربعة اكتفاءً بمعرفة السامعين مما ذكر من الكلام، فصار مرفاع الشهادة ما وصفت.

**وقال ابن عاشور:** وقوله «فشهادة أحدهم أربع شهادات» قرأه الجمهور بنصب «أربع» على أنه مفعول مطلق لـ «شهادة»، فيكون «شهادة أحدهم»، محذوف الخبر دل عليه معنى الشرطية الذي في الموصول واقتران الفاء بخبره، والتقدير؛ فشهادة أحدهم لازمة له. ويجوز أن يكون الخبر قوله «إنه لمن الصادقين» على حكاية اللفظ مثل قولهم: هجيري أبي بكر (لا إله إلا الله)، وقرأه حمزة والكسائي وحفص وخلف برفع «أربع» على

أنه خبر المبتدأ وجملة «إنه لمن الصادقين» إلى آخرها بدل من «شهادة أحدهم»، ولا خلاف بين القراء في نصب «أربع شهادات» الثاني.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿وَالْخَمْسَةُ أَنْ لَعَنَتَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٧]

**القراءات:** «أن» قرأ نافع ويعقوب بإسكان النون مخففة وقرأ الباكون «أن» بتشديد النون. ووقف كلُّ من ابن كثير وأبو عمرو والكسائي على «لعنة» بالهاء والباكون بالتاء.

**التوجيه:** قرئ «أن» بتشديد النون للدلالة على تأكيد اللعنة على الملائع إن كان من الكاذبين في اتهامه زوجه بالزنا، وقرئ بتخفيف النون «أن» للدلالة على أن استحقاق الملائع لهذه اللعنة - إن كان كاذباً - مما لا يحتاج إلى تأكيدٍ لظهوره ووضوحه، وكذلك فيها إشارة إلى قلة وقوع كذب الرجل في مثل ذلك؛ إذ يتضمن اتهامه لزوجه وإفساد فراشه والمسبة والعار في عرضه وربما في انتفاء ولده عنه، فلا يكاد يُقبل الزوج على ذلك لولا عظيم المنكر الذي لا يرتضيه وبأبى معه الاستمرار مع زوجته وهو زناها.

قوله تعالى: «لعنت» قرئ «لعنت» بالتاء على لغة حمير وقرئ «لعنة»، وهو اختلاف لهجات، ولعل فائدة قراءة «لعنت» بالتاء المفتوحة بيان اتساع وعظيم هذه اللعنة، فافتتاح التاء مناسب لذلك، وفائدة قراءة «لعنة» بيان أن اللعنة التي تلحق الزوج الكاذب - وإن كانت عظيمة - إلا أنها ليست كالتي تلحق المرأة إن كانت كاذبة، والله أعلم.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿وَالْخَمْسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٩]

**القراءات:** قرأ حفص و «الخامسة» بنصب التاء، وقرأ الباكون برفعها، وقرأ نافع «أن» بتخفيف النون على أنها مخففة من الثقيلة. «غضب» بكسر الضاد وفتح الباء على أنه فعل ماضٍ، «الله» بالرفع، وقرأ يعقوب «أن» بالتخفيف، «غضب» بفتح الضاد ورفع الباء، «الله»، بالخفض، وقرأ الباكون «أن» بتشديد النون، «غضب» بفتح الضاد ونصب الباء اسم «أن»، «الله» بالخفض.

**التوجيه:** قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «والخامسة أن غضب الله عليها» بالرفع كقوله «والخامسة أن لعنة الله عليه» وهو من عطف الجمل. وقرأ حفص عن عاصم، بالنصب عطفاً على «أربع شهادات» الثاني وهو من عطف المفردات، وقرأ الجمهور «أن لعنة الله عليه» «وأن غضب الله عليه» بتشديد نون «أن»، وبلغ المصدر فيه «أَنَّ غَضِبَ اللهُ» وجر اسم الجلالة بإضافة «غضب» إليه. ويتعين على هذه القراءة أن تقدر باء الجر داخلة على «أن» في الموضعين متعلقة بالخامسة، لأنها صفة لموصوف بتقديره: والشهادة الخامسة، ليتهاجه فتح همزة «أن» فيها. والمعنى: أن يشهد الرجل أو تشهد المرأة بأن لعنة الله أو بأن غضب الله، أي بما يطابق هذه الجملة، وقرأ نافع بتخفيف نون «أن» في الموضعين «غَضِبَ اللهُ» بصيغة فعل المضى ورفع اسم الجلالة الذي بعد «غَضِبَ» وخرّجت قراءته على جعل «أن» مخففة من الثقيلة مهملة العمل واسمها ضمير الشأن محذوف، أي تهويلها لشأن الشهادة الخامسة. وردّ بما تقرر من عدم خلو جملة خبر «أن» المخففة من أحد أربعة أشياء: قد، وحرف النفي، وحرف التنفيس، ولولا. والذي أرى أن تجعل «أن» على قراءة نافع تفسيرية؛ لأنّ الخامسة يمين ففيها معنى القول دون حروفه فيناسبها التفسير، وقرأ يعقوب (أن لعنة الله) بتخفيف «أن» ورفع «لعنة» وجر لفظ الجلالة مثل قراءة نافع، وقرأ وحده «أن غضب الله عليها» بتخفيف «أن» وفتح ضاد «غَضِبَ» ورفع الباء على أنه مصدر وبجر لفظ الجلالة بالإضافة، وعلى كل القراءات لا يذكر المتلاعنان في الخامسة من يمين اللعان لفظ «أن»، فإنه لم يرد في وصف أيان اللعان في كتب الفقه وكتب السنّة.

قَالَ الْعَالِي: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١١]

**القراءات:** «لا تحسبوه» قرأه ابن عامر وعاصم وهمزة وأبو جعفر بفتح السين، وقرأه الباقر «لا تحسبوه» بكسر السين.

**التوجيه:** قرئ بكسر السين ويفتحها، وهما لغتان، ولعل وجهها هاهنا هو نهيهم عن أي ظنٍّ أو اعتقادٍ بوجود الشر المحض في حادثة الإفك، سواءً قلت درجة هذا الظنَّ جداً. كما تدل عليه قراءة الفتح، فإنَّ حركة الفتح هي أضعف الحركات، أو قلت بدرجةٍ عاديةٍ كما تدل عليه قراءة الكسر فإنَّ حركة الكسر أقلَّ منها، ولم يُقتصر على الفتح فقط، للدلالة - والله أعلم - على أن بعضهم اعتقد الأمر الأول وبعضهم اعتقد الثاني.

قَالَ الْعَلَاءِيُّ: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [النُّور: ١١]

**القراءات:** «كبره» قرأ يعقوب بضم الكاف، والباقون بكسرها.

**التوجيه:** قال ابن جرير: وقد اختلف القراء في قراءة قوله «كبره»، فقرأت ذلك عامة قراء الأمصار «كبره» بكسر الكاف سوى حميد الأعرج. فإنه كان يقرؤه «كُبره» بمعنى والذي تحمل أكبره. وأولى القراءتين في ذلك بالصواب: القراءة التي عليها عوام القراء، وهي كسر الكاف لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنَّ الكبر: بالكسر: مصدر الكبير من الأمور، وأنَّ الكبر بضم الكاف إنما هو من الولاء والنسب، من قولهم: هو كُبر قومه، والكبر في هذا الموضع: هو ما وصفناه من معظم الإثم والإفك، فإذا كان ذلك كذلك، فالكسر في كفه هو الكلام الفصيح، دون ضمها، وإن كان لضمها وجه مفهوم.

قلت: هما قراءتان متواترتان، قال الألويسي: «كُبره» بضم الكاف، وهو و مكسورها مصدران لكبر الشيء: عظم، ومعناها واحد، وقيل: الكبر بالضم المعظم، وبالكسر البداء بالشيء، وقيل: الإثم، والجمهور على الأول، أي والذي تحمل معظمه.

قَالَ الْعَلَاءِيُّ: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾

[النُّور: ١٥]

**القراءات:** قرأ البزي وصلًا «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ»، وقرأ الباقون «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ»

**فائدة: قال الأوسى:** «إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ» بحذف إحدى التاءين و «إِذْ» ظرف للمس، وجُوزَ أن يكون ظرفاً لأفضمتم وليس بذلك، والمعنى لمسكم ذلك العذاب العظيم وقت تلقيكم ما أفضمتم فيه من الإفك وأخذ بعضكم إياه من بعض بالسؤال عنه، والتلقي والتلقف والتلقن متقاربة المعاني، إلا أن في التلقي معنى الاستقبال، وفي التلقف معنى الخطف والأخذ بسرعة، وفي التلقن معنى الحذق والمهارة.

**فائدة: قال ابن عاشور:** في قوله تعالى «بألسنتكم» تشبيه الخبر بشخص وتشبيه الراوي للخبر بمن يتهيأ للقائه استعارة مكنية، فجعلت الألسن آلة للتلقي على طريقة تخيلية بتشبيه الألسن في رواية الخبر بالأيدي في تناول الشيء وإنما جعلت الألسن آلة للتلقي مع أن تلقي الأخبار بالأسماع، لأنه لما كان هذا التلقي غايته التحدث بالخبر جعلت الألسن مكان الأسماع مجازاً بعلاقة الأيلولة. وفيه تعريض بحرصهم على تلقي هذا الخبر، وأثمهم حين يتلقونه يبادرون بالإخبار به بلا ترو ولا تريث. وهذا تعريض بالتوبيخ أيضاً. وأمّا قوله «وتقولون بأفواهكم»، فوجه ذكر «بأفواهكم» مع أن القول لا يكون بغير الأفواه أنه أريد التمهيد لقوله «ما ليس لكم به علم»، أي هو قول غير موافق لما في العلم ولكنه عن مجرد تصور؛ لأن أدلة العلم قائمة بنقيض مدلول هذا القول، فصار الكلام مجرد ألفاظ تجري على الأفواه.

**قَالَ الْعَجَلِيُّ:** ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطْوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [الشُّورَةُ: ٢١]

**القرءات:** «يأمر» قرأ ورش والسوسي وأبو جعفر ووقفاً حمزة «يأمر»، وقرأ الباقر «يأمر».

**التوجيه:** قرئ «يأمر» بالهمز، وقرئ «يأمر» إبدالاً للتخفيف، ولعل وجهها هو بيان اختلاف أحوال الناس، فمنهم من يبالي الشيطان ويلح عليه في أمره بالفحشاء والمنكر حتى يغويه، وهم أهل الخير، ويدل على ذلك قراءة «يأمر» لما في الهمز من ثقل، ومنهم

الغاوي الذي يستجيب بأدنى حيلة، وربما لم يحتج إلى إغواء أصلاً لمزيد ضلاله، ويدل على ذلك قراءة «يامر» لما في الإيدال من تخفيف، فالأولون يثقل على الشيطان إغواؤهم والآخرين يسهل عليه ذلك، والله أعلم.

قَالَ الْعَجَلِي: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ وَالْمَسْكِينِ﴾  
[التنوير: ٢٢]

**القراءات:** «ولا يأتل» قرأ أبو جعفر «يتأل» بقاء مفتوحة بعد الياء وبعدها همزة مفتوحة وبعدها لام مشددة مفتوحة، والباقون «يأتل» بهمزة ساكنة بعد الياء وبعدها تاء مفتوحة وبعدها لام مكسورة مخففة.

**التوجيه:** قال ابن جرير: واختلف القراء في قراءة قوله «ولا يأتل»، فقرأته عامة قراء الأمصار «ولا يأتل» بمعنى: يفتعل من الألية وهي القسم بالله، سوى أبي جعفر وزيد ابن أسلم، فإنه ذكر عنهما أنها قرأ ذلك «ولا يتأل» بمعنى يتفعل، والصواب من القراءة في ذلك عندي: قراءة من قرأ ولا يأتل بمعنى يفتعل من الألية، وذلك أن ذلك في خط المصحف كذلك، والقراءة الأخرى مخالفة لخط المصحف، فاتباع المصحف مع قراءة جماعة القراء، وصحة المقروء به أولى من خلاف ذلك كله.

وقال الزمخشري: قوله «لا يأتل» هو من اتلى إذا حلف: افتعال من الألية، وقيل: من قولهم: ما ألوت جهداً، إذا لم تدخر منه شيئاً، ويشهد للأول قراءة الحسن: ولا يتأل، والمعنى: لا يجلفوا على ألا يحسنوا إلى المستحقين للإحسان، أو لا يقصروا في أن يحسنوا إليهم، وإن كانت بينهم وبينهم شحناء لجناية اقترفوها، فليعودوا عليهم بالعفو والصفح.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾  
[النُّنُورُ: ٢٤]

**القرءات:** قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر «يوم يشهد» بالياء على التذكير، والباقون بالتاء على التأنيث.

**التوجيه:** قرئ «تشهد» بالتاء لتأنيث لفظة «ألسنتهم»، ولفظة «أيديهم»، وقرئ «يشهد» بالياء، لأن تأنيثها لفظي وغير حقيقي.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النُّنُورُ: ٢٦]

**القرءات:** «مُبرَّءون» وقف بالتسهيل وبال حذف حمزة ولورش ثلاثة البدل، وقرأ الباكون «مُبرَّءون».

**التوجيه:** قراءة «مُبرَّءون» بالتشديد والهمز تدل على قوة وعموم البراءة التي برأ الله بها عائشة رضي الله عنها من حادثة الإفك وكذا تبرئته - سبحانه - لأهل الإيثار، فهم مبرءون يقيناً من كل سوء وفاحشة، قللاً أو كثيراً، وقرءات التسهيل والحذف تدلان على وضوح وظهور براءة ساحة عائشة رضي الله عنها بحيث لا تحتاج في إثبات براءتها إلى كثير براهين.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿أَوْ ءَابَائِهِمْ أَوْ ءَابَاءَ بُعُولَتِهِمْ أَوْ أَبْنَائِهِمْ أَوْ أَبْنَاءَ بُعُولَتِهِمْ أَوْ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِمْ أَوْ نِسَائِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ أَوْ التَّبَعِينَ غَيْرِ أُولِي الْأَرْبَابَةِ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [النُّنُورُ: ٣١]

**القرءات:** «غير أولي» قرأ ابن عامر وشعبة وأبو جعفر بنصب الراء على الاستثناء، والباقون بالجر.

**التوجيه:** قال الرازي: في «غير» قراءتان، قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم وأبو جعفر «غير» بالنصب على الاستثناء أو الحال يعني: «أو التابعين عاجزين عنهن»، والقراءة

الثانية بالخفض على الوصفية، قلت: قد أبان القرطبي المعنى على وجه الاستثناء، فقال: والمعنى: أي يبدين زينتهن للمتابعين إلا إذا الإرية منهم.

وقال ابن جرير: واختلف القراء في قوله «غير أُولي الإرية»، فقرأ ذلك بعض أهل الشام، وبعض أهل المدينة والكوفة «غير أُولي الإرية»، بنصب غير، ولنصب غير ها هنا وجهان: أحدهما - على القطع من التابعين، لأن التابعين معرفة وغير نكرة، والآخر - على الاستثناء وتوجيه غير إلى معنى «إلا»، فكأنه قيل: «إلا» وقرأ غير مَنْ ذكرت بخفض «غير» على أنها نعت للتابعين بـ «غير»، و«التابعون» معرفة (غير) نكرة، لأنَّ التابعين معرفة غير مؤقتة. فتأويل الكلام على هذه القراءة: «أو الذين هذه صفتهم»، والقول في ذلك عندي: أنها قراءتان متقاربتا المعنى مستفيضة القراءة بهما في الأمصار، فبأيتها قرأ القارئ فمصيب، غير أنَّ الخفض في غير: أقوى في العربية، فالقراءة به أعجب إلى.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿وَلَا يَضُرُّنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعَلِّمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوَبُّوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [التَّوْبَةُ: ٣١].

**القراءات:** «أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ» قرأ ابن عامر بضم الهاء وصلًا وإسكانها وقفًا، وقرأ الباقر بفتح الهاء، ووقف عليها بالألف بعد الهاء أبو عمرو والكسائي ويعقوب، ووقف الباقر على الهاء مع حذف الألف.

**التوجيه:** قال الرازي: المسألة الثانية: قُرئ «أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ» بضم الهاء، ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت الألف لالتقاء الساكنين أتبع حركتها حركة ما قبلها والله أعلم.

وقال أبو حيان: وقرأ ابن عامر «أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ» ويا «أَيُّهُ السَّاحِرُ» ويا «أَيُّهُ الثَّقَلَانُ» بضم الهاء، ووجهه أنها كانت مفتوحة لوقوعها قبل الألف، فلما سقطت الألف بالتقاء الساكنين أتبع حركتها حركة ما قبلها، وضمَّ الهاء التي للتنبية بعد أي لغة لبني مالك

رھط شقیق ابن سلمة، ووقف بعضهم بسكون الهاء لأنها كتبت في المصحف بلا ألف بعدها، ووقف بعضهم بالألف.

وقال ابن عاشور: وكتب في المصحف «آیه» بهاء في آخره اعتباراً بسقوط الألف في حال الوصل مع كلمة «المؤمنون». فقرأها الجمهور -بفتح الهاء بدون ألف في الوصل- وقرأها ابن عامر -بضم الهاء - اتباعاً لحركة «أَيِّ»، ووقف عليها أبو عمرو والكسائي بألف في آخرها. ووقف الباقر عليها بسكون الهاء على اعتبار ما رسمت به.

وقال القرطبي: قرأ الجمهور «آيَّة» بفتح الهاء وقرأ ابن عامر بضمها، ووجهه أن تُجعل الهاء من نفس الكلمة، فيكون إعراب المنادى فيها. وضعَّف أبو علي ذلك جداً وقال آخر: الاسم هو الياء الثانية من أي، فالمضموم ينبغي أن يكون آخر الاسم ولو جاز ضم الهاء هاهنا لاقترانها بالكلمة، لجاز ضم الميم في «اللهم» لاقترانها بالكلمة في كلام طويل، والصحيح أنه إذا ثبت عن النبي ﷺ قراءة، فليس إلا اعتقاد الصحة في اللغة فإن القرآن هو الحجة وأنشد الفراء:

يا أَيُّهُ الْقَلْبُ الْجُوجُ النَّفسُ أفق عن البيض الحسان اللَّعَسُ

وبعضهم يقف «آيَّة» وبعضهم يقف «أيها» بالألف لأن علة حذفها في الوصل إنما هو سكونها وسكون اللام، فإذا كان الوقف ذهبت العلة فرجعت الألف كما ترجع الياء إذا وقف على «محلي» من قوله تعالى «غير محلي الصَّيْد»، وهذا الاختلاف الذي ذكرناه، كذلك هو في «يا أيُّه الساحر» و«يا أيُّه الثقلان».

قَالَ الْجَلِّي: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ، كَمِشْكُورٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾

[التجويز: ٣٥]

**القرءات:** «دري» قرأ أبو عمرو والكسائي «دريء» بكسر الدال وبعد الراء ياء ساكنة مدية بعدها همزة، وقرأ شعبة وحمزة «دريء» بضم الدال وبعد الراء ياء ساكنة مدية بعدها همزة، وقرأ الباقون «دري» بضم الدال وبعد الراء ياء مشددة من غير همز ولا مدّ، ويوقف عليها عند حمزة بالإبدال والإدغام لأنّ الياء زائدة مع السكون المحض، «يوقد» قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر «توقد» بتاء مضمومة وواو ساكنة مدية بعدها مع تخفيف القاف ورفع الدال، وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وأبو جعفر، ويعقوب «توقد» بتاء مفتوحة وواو مفتوحة مع تشديد القاف وفتح الدال، وقرأ الباقون وهم نافع وابن عامر وحفص «يوقد» بياء مضمومة وواو ساكنة مدية بعدها مع تخفيف القاف ورفع الدال.

**التوجيه:** قال الرازي: أمّا «دري»، فقرأ بضم الدال وكسرها وفتحها، أمّا الضم، ففيه ثلاثة وجوه:

**الأول-** ضم الدال وتشديد الراء والياء من غير همز، وهي القراءة المعروفة، ومعناه أنه يشبه الدر لصفائه ولعانه، وقال **عَلِيٌّ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ** «إنكم لترون أهل الدرجات العلى كما ترون الكوكب الدرّي في أفق السماء».

**الثاني-** أنه كذلك إلا أنه بالمد والهمزة، وهي قراءة حمزة وعاصم في رواية أبي بكر وصار بعض أهل العربية إلى أنه لحن. قال سيبويه: وهذا أضعف اللغات وهو مأخوذ من الضوء والتلاؤل وليس بمنسوب إلى الدر. قال أبو علي: وجه هذه القراءة أنه فعيل من الدرر بمعنى الدفع وأنه صفة، وأنه في الصفة مثل المرئ في الاسم.

أما الكسر ففيه وجهان الأول- دَرِيٌّ بكسر الدال وبعد الراء ياء ساكنة مديدة بعدها همز، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي. قال الفراء: هو فعيل من الدرء وهو الدفع كالسكير والفسيق، فكأن ضوءه يدفع بعضه بعضًا من لمعانه. قلتُ: قراءة الفتح، والوجه الثالث- من الضم والوجه الثاني- من الكسر غير متواترة، ولذا حذفناها ولم أذكرها اختصارًا.

وقال ابن جريز: واختلف القراء في قراءة قوله «دُرِّيٌّ»، فقرأته عامة قراء الحجاز «دُرِّيٌّ» بضم الدال، وترك الهمز، وقرأه بعض قراء البصرة والكوفة «دُرِّيٌّ»، بضم الدال وهمزه، وكأن الذين ضموا داله، وتركوا الهمزة، وجهوا معناه إلى ما قاله أهل التفسير الذي ذكرنا عنهم من أن الزجاجة في صفائها وحسنها كالدرّ، وأنها منسوبة إليه؛ لذلك من نعتها وصفتها، ووجه الذين قرءوا ذلك بكسر داله وهمزه. إلى أنه فعيلٌ من دَرَأَ الكوكبُ: أي دُفِعَ ورجم به الشيطان، من قوله ﴿وَيَذُرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾، أي يدفع، والعرب تسمي الكواكب العظام التي لا تعرف أسماها الدراريّ بغير همز، وكان بعض أهل العلم، بكلام العرب من أهل البصرة يقول: هي الدراريُّ بالهمز، من تَدْرَأُ. وأما الذين قرءوه بضم داله وهمزه، فإن كانوا أرادوا به دُرُوءٌ مثل سُبُوح، وقُدُوس من درأت، ثم استثقلوا كثرة الضمات فيه، فصرفوا بعضها إلى الكسرة، فقالوا: دِرِّيٌّ، كما قيل ﴿وَقَدْ بَلَغْتَ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾ وهو فُعُولٌ من عَتَوْتُ، عَتَوْتُ، ثم حولت بعض ضماتها إلى الكسر، فقيل عِتِيًّا، فهو مذهب، وإلا فلا أعرف لصحة قراءتهم ذلك كذلك وجهًا، وذلك أنه لا يُعرف في كلام العرب فُعَيْلٌ؛ وقد كان بعض أهل العربية يقول: هو لحن. والذي هو أولى القراءات عندي في ذلك، بالصواب: قراءة من قرأ «دُرِّيٌّ» بضم داله وترك همزه على النسبة إلى الدر، لأن أهل التأويل بتأويل ذلك جاءوا؛ وقد ذكرنا أقوالهم، في ذلك قبل، ففي ذلك مكتفياً عن الاستشهاد على صحتها بغيره.

قلتُ: قال في لسان العرب: قال الشيخ أبو محمد بن برى: قد حكى سيبويه أنه يدخل في الكلام فُعَيْلٌ، وهو قولهم للعضفُر: مُرِّيٌّ، وكوكبٌ دُرِّيٌّ.

وقال ابن عاشور: والكوكب: النجم، والدري - بضم الدال وتشديد التحتية - في قراءة الجمهور واحد الدراري، وهي الكواكب الساطعة النور، مثل الزهرة والمشتري ومنسوبة إلى الدر في صفاء اللون وبياضه والياء في ياء النسبة وهي نسبة المشابهة، كما في قول: طرفة يصف راحلته: جمالية وجناء..... البيت، أي كالجمل في عظم الجثة وفي القوة.

ومنه قولهم: وردى اللون أي كلون الورد، والدر يضرب مثلاً للإشراق والصفاء. قال لبيد:

وتضيء في وجه الظلام منيرة كجمانة البحري سئل نظامها

وقيل الكوكب الدردي علم بالغلبة على كوكب الزهرة. وقرأ أبو عمرو والكسائي «دريء» بكسر الدال ومد الراء على وزن شَرَّيب من الدرء وهو الدفع، لأنه يدفع الظلام بضوئه أو لأن بعض شعاعه يدفع بعضاً فيما يخاله الرائي. وقرأ حمزة وأبو بكر عن عاصم بضم الدال ومد الراء من الدرء أيضاً على أنه وزن فُعَيْل، وهو وزن نادر في كلام العرب؛ لكنه من أبنية كلامهم عند سيبويه ومنه عَلِيَّة وسُرِّيَّة وذُرِّيَّة بضم الأول في ثلاثتها، وإنما سلك طريق التشبيه في التعبير عن شدة صفاء الزجاج، لأنه أوجز لفظاً وأبين وصفاً. وهذا تشبيه مفرد في أثناء التمثيل ولأحظَّ له في التمثيل. وجملة «يوقد من شجرة» إلخ في موضع الصفة لـ «مصباح»، وقرأ نافع وابن عامر وحفص عن عاصم «يوقد» بتحتية في أوله مضمومة بعدها واو ساكنة، ويفتح القاف مبنياً للنائب، أي: يوقده الموقد؛ فالجملة حال من «مصباح». وقرأ حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم وخلف «توقد» بفوقية مفتوحة في أوله ويفتح الواو وتشديد القاف مفتوحة ورفع الدال على أنه مضارع حذف منه إحدى التاءين، وأصله تتوقد، على أنه صفة، أو حال من مشكاة، أو من «زجاجة»، أو من المذكورات وهي مشكاة، ومصباح، وزجاجة، أي: تنير، وإسناد التوقد إليها مجاز عقلي. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر مثل قراءة حمزة ومن معه لكن بفتح الدال على أنه

فعل مضي حال، أو صفة لمصباح. والإيقاد: وضع الوقود وهو ما يزداد في النار المشتعلة ليقوي لهبها، وأريد به هنا ما يُمدَّد به المصباح من الزيت. وفي صيغة المضارع على قراءة الأكثرين إفادة تجدد إيقاده، أي لا يَدْرِي ولا يُطْفَأُ، وعلى قراءة ابن كثير ومن معه بصيغة المضي إفادة أن وقوده ثبت وتحقق.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿ فِي بُيُوتِ أَذْنِ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ، يُسَبِّحُ لَهُ، فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ ﴾ [٣٦] رِجَالٌ ﴿ [التَّبْوَرُ: ٣٦ - ٣٧]

القرءات: «يسبح» قرأ ابن عامر وشعبة بفتح الباء، وقرأ الباكون بكسر الباء.

التوجيه: قال الشنقيطي: قرأ هذا الحرف جميع السبعة غير ابن عامر وشعبة عن عاصم «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا» بكسر الباء الموحدة المشددة مبنياً للفاعل وفاعله «رِجَالٌ» والمعنى واضح على هذه القراءة، وقرأه ابن عامر وشعبة عن عاصم «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا» بفتح الباء الموحدة المشددة مبنياً للمفعول، وعلى هذه القراءة فالفاعل المحذوف قد دلت القراءة الأولى على أن تقديره «رِجَالٌ»، فكأنه لما قال «يسبح له فيها» قيل: ومن يسبح له فيها؟ قال «رِجَالٌ»، أي يسبح له فيها رجال. وإذا علمت ذلك، فاعلم أن قراءة الجمهور: «يسبح» بكسر الباء، وفاعله «رِجَالٌ» مبيّنة أن الفاعل المحذوف في قراءة ابن عامر وشعبة عن عاصم: «يسبح» بفتح الباء مبنياً للمفعول لحذف الفاعل هو «رجال» كما لا يخفى، والآية على هذه القراءة حذف فيها الفاعل لـ «يسبح» وحذف أيضاً الفعل الرفع للفاعل الذي هو «رجال» على حد قوله في «الخلاصة»:

ويرفع الفاعل فعل أضمرا      كمثل زيد في جواب من قرأ

ونظير ذلك من كلام العرب قول ضرار بن نهشل يرثي أخاه يزيد أو غيره:

لِيُبْكُ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ      ومختبِطٌ مما تطيح الطوائح

فقوله: لِيُبَكَّ يزيد بضم الياء التحتية وفتح الكاف مبنياً للمفعول، فكأنه قيل: ومن يبكيه؟ فقال: يبكيه ضارع لخصومة إلخ، وقراءة ابن عامر وشعبة هنا كقراءة ابن كثير «كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ» بفتح الحاء مبنياً للمفعول، فقوله: «الله» فاعل يوحى المحذوفة.

وقال القرطبي: وقرأ عبد الله بن عامر وعاصم في رواية أبي بكر عنه والحسن «يُسَبِّحُ» له فيها» بفتح الباء على ما يسم فاعله. وكان نافع وابن عامر وأبو عمرو وحزمة يقرءون «يُسَبِّحُ» بكسر الباء، وكذلك روى أبو عمرو عن عاصم فمن قرأ «يُسَبِّحُ» بفتح الباء كان على معنيين: أحدهما- أن يرتفع «رجال» بفعل مضمر دل عليه الظاهر بمعنى يسبحه رجال، فيوقف على هذا على «الأصل»، وقد ذكر سيبويه مثل هذا، وأنشد:

لِيُبَكَّ يَزِيدُ ضَارِعٌ لَخُصُومَةٍ وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

المعنى: يبكيه ضارع، وعلى هذا تقول ضرب زيد عمروً على معنى ضربه عمرو والوجه الآخر: أن يرتفع «رجال» بالابتداء والخبر «في بيوت»، أي في بيوت أذن الله أن ترفع رجال. و«يسبح له فيها» حال من الضمير في «ترفع»، كأنه قال: أن ترفع مسبحاً له فيها، ولا يوقف على «الأصل» على هذا التقدير، ومن قرأ «يسبح» بكسر الباء لم يقف على «الأصل» لأن «يسبح» فعل للرجال والفعل مضطر إلى فاعله ولا إضمار فيه.

قلت: السنة الوقوف على رؤوس الآيات مطلقاً، فالوصل خلاف الأولى إلا أن الوصل لا يصح على قراءة «يُسَبِّحُ» بفتح الباء على المعنى الأول الذي ذكره القرطبي ويصح على المعنى الثاني.

وقال ابن جرير: اختلف القراء في قراءة قوله «يسبح له»، فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار «يسبح له» بضم الياء وكسر الباء بمعنى، يصلي له فيها رجال، ويجعل يسبح فعلاً للرجال، وخبراً عنهم وترفع به الرجال، سوى عاصم وابن عامر، فإنهما قرأ ذلك «يُسَبِّحُ له» بضم الياء وفتح الباء على ما لم يسم فاعله، ثم يرفعان الرجال بخبر ثان مضمر، كأنهما أرادا: يُسَبِّحُ الله في البيوت التي أذن الله أن ترفع، فيسبح له رجال، فرفعا

الرجال، بفعل مضمر، والقراءة التي هي أولاهما بالصواب: قراءة من كسر الباء، وجعله خبراً للرجال وفعلاً لهم. وإنما كان الاختيار رفع الرجال بمضمر من الفعل لو كان الخبر عن البيوت لا يتم إلا بقوله «يسبح له فيها»، فأما والخبر عنها دون ذلك تام. فلا وجه لتوجيه قوله «يسبح له» إلى غيره أي، غير الخبر عن الرجال.

قلت: القراءتان متواترتان، ولا وجه لردّ إحداهما، وقد قال في مغني اللبيب: إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأً والباقي خبراً، فالثاني أولى إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، كقراءة شعبة «يُسَبِّحُ له فيها» فيمن رواه مبنياً للمفعول، فإنّ التقدير: يسبّحه رجالٌ، ولا يُقدَّر «رجال» مبتدأً حُذِفَ خبره؛ لأنّ هذا الاسم «رجال» قد ثبتت فاعليته في رواية من قرأ «يسبِّح». قال ابن عاشور: وقرأ الجمهور «يسبح» بكسر الموحدة بالبناء للفاعل و«رجال» فاعله. وقرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بفتح الموحدة على البناء للمجهول، فيكون نائب الفاعل أحد المجرورات الثلاثة وهي «له فيها بالغدو» ويكون «رجال» فاعلاً لفعل محذوف من جملة هي استئناف، ودل على المحذوف قوله «يسبِّح» كأنه قيل: من يسبّحه؟ فقيل يسبِّح له رجال.

قَالَ الْجَلِي: ﴿أَوْ كُظِّمَتْ فِي بَحْرِ لُجِّي يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ  
سَحَابٌ ظَلُمَتْ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [التَّوْبَةِ: ٤٠]

القراءات: «سحاب ظلمات» قرأ البزي بترك تنوين «سحاب» مع جر «ظلمات» على الإضافة وهي إما إضافة بيانية، أو من إضافة السبب إلى المسبب، وقرأ قنبل بتنوين سحاب مع جر ظلمات على أنها بدل من «ظلمات» الأولى، وقرأ الباقون بتنوين سحاب ورفع ظلمات.

التوجيه: قال أبو حيان: وقرأ الجمهور «سحاب» بالتنوين «ظلمات» بالرفع على تقدير خبر لمبتدأ محذوف، أي هذه أو تلك «ظلمات»، وأجاز الحوفي أن تكون مبتدأ «بعضها

فوق بعض» مبتدأ وخبره في موضع خبر «ظلمات» والظاهر أنه لا يجوز لعدم المسوغ فيه للابتداء بالنكرة، إلا إن قدرت صفة محذوفة، أي ظلمات كثيرة أو عظيمة «بعضها فوق بعض» وقرأ البزي «سحاب ظلمات» بالإضافة. وقرأ قنبل «سحاب» بالتنوين «ظلمات» ، بالجر بدلاً من «ظلمات» الأولى، «وبعضها فوق بعض» مبتدأ وخبره في موضع الصفة للظلمات. قال الحوفي: ويجوز على الرفع «ظلمات» أن يكون «بعضها» بدلاً منها، وهو لا يجوز من جهة المعنى، لأن المراد والله أعلم الإخبار بأنها ظلمات، وأن بعض تلك الظلمات فوق بعض، أي هي ظلمات متراكمة، وليس على الإخبار بأن بعض ظلمات فوق بعض من غير إخبار بأن تلك الظلمات السابقة ظلمات متراكمة.

**وقال القرطبي:** قرأ ابن محيصن والبزي عن ابن كثير «سحاب ظلمات» بالإضافة والخفض، قنبل «سحاب» منوناً «ظلمات» بالجر والتنوين، والباقون بالرفع والتنوين «سحاب ظلمات». قال المهدي: من قرأ «من فوّه سحاب ظلمات» بالإضافة، فلأن السحاب يرتفع وقت هذه الظلمات فأضيف إليها كما يقال: سحاب رحمة إذا ارتفع في وقت المطر ومن قرأ «سحاب ظلمات»، فظلمات خبر ابتداء محذوف والتقدير: هي ظلمات، أو هذه ظلمات قال ابن الأنباري: «من فوّه موج» غير تام لأن قوله «من فوّه سحاب» صلة للموج، والوقف على قوله «من فوّه سحاب» حسن ثم تبدئ «ظلمات بعضها فوق بعض» على معنى هي ظلمات بعضها فوق بعض.

قَالَ الْعَجَلِيّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [التَّوْبَةِ: ٤٣].

**القراءات:** «يؤلف» لورش، وأبي جعفر ووقفاً حمزة، وقرأ الباقر «يؤلف».

«ينزل» قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بإسكان النون وكسر الزاي مخففة، وقرأ الباقر «يُنزل».

**التوجيه:** قال القرطبي: قرئ «يؤلف» بالهمزة، والأصل في التأليف الهمز، تقول: تألف، وقرئ «يولف» بالواو تخفيفاً، والمعنى: يجمعه عند انتشائه، ليقوى ويتصل ويكتف. اهـ.

قرئ «ينزل» بالتشديد للدلالة على التكثير والتدرج، وقرئ بتخفيف الزاي للدلالة على أنه ربما نزلت كُتْلٌ من البرد دفعةً واحدةً، والله أعلم.

قَالَ الْجَلِّي: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النُّور: ٤٣]

**القراءات:** «يذهب بالأبصار» قرأ أبو جعفر بضم الياء وكسر الهاء، وقرأ الباقر بفتح الياء والهاء.

**التوجيه:** قال الألويسي: وقرأ أبو جعفر «يُذْهِبُ» بضم الياء وكسر الهاء وذهب الأخفش وأبو حاتم إلى تحطته في هذه القراءة قالوا: لأنَّ الباء تعاقب الهمزة ولا يجوز اجتماع أداتي تعدية، وقد أخطأ كلُّ منهما في ذلك لأنه لم يكن يقرأ إلا بما رُوي وقد أخذ القراءة عن سادات التابعين الآخذين عن جلة الصحابة أبي وغيره رحمهم الله ولم ينفرد هو بها كما زعم الزجاج بل قرأ أيضاً، كذلك شيبه، وخرَّج ذلك على زيادة الباء أي يذهب الأبصار، وعلى أنَّ الباء بمعنى من كما في قوله.

فلثمت فاهًا قابضًا بقرونها شرب النزييف ببرد ماء الحشرح

والمفعول محذوف أي يذهب النور من الأبصار وأجاز الحريري كما نقل عنه الطيبي الجمع بين أداتي تعدية.

وقال ابن جرير: والقراءة التي لا أختار غيرها هي فتحها، لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنَّ العرب إذا أدخلت الباء في مفعول ذهبت، لم يقولوا: إلا ذهبت به، دون أذهبت به، وإذا أدخلوا الألف في أذهبت لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله، فيقولون: أذهبت به، وذهبت به.

قلتُ: القراءة المتواترة أقوى شاهدٍ على استعمال العرب ذلك، ولو جاء حرفٌ من القراءة ان على خلاف كلام العرب المستعمل بينهم، لاستغل ذلك كفارهم للطعن فيه.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّن مَّاءٍ﴾ [التَّوْبَةِ: ٤٥]

**القراءات:** «خلق كل» قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر «خالق» بألف بعد الخاء وكسر اللام ورفع القاف وخفض لام كل، وقرأ الباكون «خلق» بحذف الألف وفتح اللام والقاف ونصب «كل» على أن خلق فعل ماضٍ.

**التوجيه:** قرئ «خَلَقَ كُلَّ» على إثبات صفة الخلق لله وللدلالة على انقضاء أمر الخلق وتحقيق ذلك وثبوتها، وقرئ «خالق» بصيغة اسم الفاعل الداله على الاستمرار للدلالة على أن الله لا يزال سبحانه ينشئ خلقاً من الماء.

**فائدة:** صيغة اسم الفاعل «خالق» تدل على قوة لصوق الفعل بالفاعل، وأن ذلك الفعل هو صفته الملازمة له، وصيغة الفعل تدل على وجود آثار تلك الصفة، وإلا فالله اسمه الخالق ويتصف بذلك قبل أن يوجد مخلوق أصلاً، والفعل الماضي يدل على وقوع ذلك وتحققه وثبوتها.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾

[التَّوْبَةِ: ٤٨]

**القراءات:** «ليحكم» قرأ أبو جعفر بضم الياء وفتح الكاف، والباكون بفتح الياء وضم الكاف.

**التوجيه:** قرئ «لِيُحْكَمَ» بضم الياء وفتح الكاف على البناء للمفعول للدلالة على العموم، فكل ما هو شرع الله يلزم الامتثال له، وأي إعراضٍ عن أي حكمٍ من أحكامه وحدوده سبحانه جريمةٌ في الشرع كبرى، ويصح كذلك أن يكون فيها دلالة على لزوم اتباع حكم أي حاكمٍ يحكم بالشرع ويلتزمه مهما كان هذا الحاكم، وقرئ «ليحكم» بفتح الياء

للدلالة على أنّ حكم الحاكم الشرعي إذا حكم بما لا يصادم النصوص والبيّنات حكمٌ «لازمٌ» ويلزم امتثاله، لأنه حينئذٍ يكون هو حكم الله ورسوله.

قَالَ النَّجَّارِيُّ: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾

[التَّوْبَةُ: ٥٢]

**القراءات:** «وَيَتَّقِهِ» قالون ويعقوب بكسر القاف والهاء من غير إشباع وهو أحد وجهي هشام وأما الآخر فهو كسر القاف والهاء مع إشباع الهاء، وأبو عمرو وشعبة وابن وردان بكسر القاف وإسكان الهاء، وحفص بسكون القاف وكسر الهاء من غير إشباع، وورش وابن كثير وابن ذكوان وخلف عن حمزة وعن نفسه والكسائي بكسر القاف والهاء مع الإشباع وابن جهم بالإشباع ولخالد وجهان: الأول- كأبي عمرو، والثاني- كابن كثير.

**التوجيه:** قال الألويسي: وقرأ أبو جعفر وقالون عن نافع ويعقوب «وَيَتَّقِهِ» بكسر القاف وكسر الهاء من غير إشباع، وقرأ أبو عمرو وحمزة في رواية العجلي وبلاد وأبو بكر في رواية حماد ويحيى بكسر القاف وسكون الهاء، وقرأ حفص بسكون القاف، وكسر الهاء غير مشبعة، والباقون بكسر القاف وكسر الهاء مشبعة بحيث تتولد ياء، ووجه ذلك أبو عليّ بأن الأصل في هاء الضمير إذا كان ما قبلها متحركاً أن تشبع حركتها، كما في يؤته ويؤده ووجه عدم الإشباع أن ما قبل الضمير ساكن تقديرًا، ولا إشباع بحركته فيما إذا سكن ما قبله كـ «فيه» ومنه «ووجه إسكان الهاء أنّها هاء السكت وهي تسكن في كلامهم وقيل: هي هاء الضمير، لكن أجريت مجرى هاء السكت فسكنت، وكثيرًا ما يجري الوصل مجرى الوقف وقد حُكي عن سيبويه أنه سمع من يقول: هذه أمّة الله في الوصل والوقف، ووجه قراءة حفص أنه أعطى «يتقه» حكم كتف لكونه على وزنه فخفف بسكون وسطه لجعله ككلمة واحدة كما خفت (يلدا) في قوله:

وذوي ولد لم يلبده أبوان (ولم يقل: يلبده).

وعن ابن الأنباري أنه لغة لبعض العرب في كل معتل حذف آخره فيقولون: لم أرَ زيداً يسقطون الحرف للجزم ثم يسكنون ما قبله، وعلى ذلك قوله:

وَمَنْ يَتَّقِ فَإِنَّ اللَّهَ مَعَهُ وَرَزَقَ اللَّهُ مَوْتَابَ وَعَادَ  
وقوله:

قَالَتْ سَلِيمَى اشْتَرَى لَنَا سَوِيْقًا وَهَاتَ خَبْزَ الْبُرِّ أَوْ دَقِيْقًا

والهاء إما للسكت وحركت لالتقاء الساكنين أو ضمير وكان القياس ضمها حينئذ كما في «منه» لكن السكون لعروضه لم يعتد به، ولئلا ينتقل من كسر لضم تقديرًا، وَضَعَّفَ الْأَوَّلَ لِتَحْرِيكِ هَاءِ السَّكْتِ وَإِثْبَاتِهَا فِي الْوَصْلِ؛ كَذَا قِيلَ فَلَا تَغْفَلْ.

قَالَ الْعَالِي: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ  
كَمَا أَسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ  
وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٥]

القرءات: «كما استخلف» قرأ شعبة بضم التاء وكسر اللام، وقرأ الباقون بفتح التاء واللام على البناء للفاعل، «وليبدلنهم» قرأ ابن كثير وشعبة ويعقوب بإسكان الباء وتخفيف الدال، والباقون بفتح الباء وتشديد الدال مكسورة.

التوجيه: قال ابن جرير: واختلفوا أيضًا في قراءة قوله «وليبدلنهم»، فقرأ ذلك عامة الأمصار سوى عاصم «وليبدلنهم» بتشديد الدال بمعنى: وليغيرن حالهم عما هي عليه من الخوف إلى الأمن، والعرب تقول: قد بُدِّلَ فلان: إذا غيرت حاله، ولم يأت مكان فلان غيره، وكذلك كل مغير عن حاله فهو عندهم مبدل بالتشديد وربما قيل بالتخفيف، وليس بالفصح. فأما إذا جعل مكان الشيء المبدل غيره، فذلك بالتخفيف أبدلته فهو مُبَدَّلٌ وذلك كقولهم: أُبدل هذا الثوب: أي جعل مكانه آخر غيره، وقد يقال بالتشديد، غير أن الفصح من الكلام ما وصفت. وكان عاصم يقرؤه «وليبدلنهم» بتخفيف الدال.

والصواب من القراءة في ذلك: التشديد، على المعنى الذي وصفت قبل لإجماع الحجة من قراء الأمصار عليه، وأن ذلك تغيير حال الخوف إلى الأمن، وأرى عاصمًا ذهب إلى أن الأمن لما كان خلاف الخوف، وجَّه المعنى إلى أنه ذهب بحال الخوف، وجاء بحال الأمن، فخفض ذلك: ومن الدليل على ما قلنا من أن التخفيف إنما هو ما كان في إبدال شيء مكان آخر، قول أبي النجم:

عَزَلُ الْأَمِيرِ لِلْأَمِيرِ الْمُبْدَلِ

.....

وقال القرطبي: «وليبدلنهم» قرأ ابن محيصن وابن كثير ويعقوب وأبو بكر بالتخفيف من أبدل وهي قراءة الحسن واختيار أبي حاتم، الباكون بالتشديد من بدَّل وهي اختيار أبي عبيد لأثما أكثر ما في القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿لَا بُدَّيْلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ وقال ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً﴾ ونحوه وهما لغتان. قال النحاس: وحكى محمد بن الجهم عن الفراء قال: قرأ عاصم والأعمش «وليبدلنهم» مشددة وهذا غلط على عاصم وقد ذكر بعده غلطاً أشد منه وهو أنه حكى عن سائر الناس التخفيف قال النحاس: وزعم أحمد بن يحيى أن بين التثقيف والتخفيف فرقاً وأنه يقال بدَّلته أي غيرته وأبدلته أزلته وجعلت غيره قال النحاس: وهذا القول صحيح، كما تقول أبدل لي هذا الدرهم أي أزله وأعطني غيره وتقول: قد بدَّلْت بعدنا أي غيرت غير أنه قد يستعمل أحدهما موضع الآخر، والذي ذكره أكثر.

قلت: القراءتان متواترتان، وكثرة استعمال الكلمة في معنى لا يعني عدم جواز استعمالها في المعنى الآخر، وكفى بورود قراءة متواترة بها حجة على جواز استعمالها في المعنيين.

قوله «استخلف» قرئ بضم التاء وكسر اللام على البناء للمفعول للدلالة على أن ذلك سُنَّةٌ ماضية كما يدل على رضا الكون كذلك بذلك الاستخلاف، فلو جعل الله

الاستخلاف إلى غير الثقلين لاختاروا استخلاف هؤلاء المؤمنين، وقراءة البناء للفاعل لتعيين الفاعل لذلك، فالله وحده هو الذي يستخلف عباده المؤمنين الصالحين.

قَالَ الْجَالِي: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٥٧]

**القرءات:** «تحسبن» قرأ ابن عامر وحمزة وإدريس بخلف عنه بياء الغيب، وقرأ الباقر بقاء الخطاب وهو الوجه الثاني لإدريس، وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة، وأبو جعفر بفتح السين، والباقر بكسرها.

**التوجيه:** قال الشنقيطي: والحاصل أن قراءة ابن عامر وحمزة بالياء التحتية وفتح السين وقراءة عاصم بالتاء الفوقية وفتح السين وقراءة الباقر من السبعة بالتاء الفوقية وكسر السين، وعلى قراءة من قرأ بالتاء الفوقية، فلا إشكال في الآية مع فتح السين وكسرها لأن الخطاب بقوله «لَا تَحْسَبَنَّ» للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وقوله: «الَّذِينَ كَفَرُوا» هو المفعول الأول وقوله «مُعْجِزِينَ» هو المفعول الثاني لـ «تَحْسَبَنَّ»، وأما على قراءة «وَلَا يَحْسَبَنَّ» بالياء التحتية، ففي الآية إشكال معروف، وذكر القرطبي الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

**الأول-** أن قوله «الذين كفروا» في محل رفع فاعل «يحسبن» والمفعول الأول محذوف تقديره: أنفسهم و «معجزين» مفعول ثان، أي: لا يحسبن الذين كفروا أنفسهم معجزين الله في الأرض، وعزا هذا القول للزجاج والمفعول المحذوف قد تدل عليه قراءة من قرأ بالتاء الفوقية كما لا يخفى ومفعولا الفعل القلبي يجوز حذفها أو حذف أحدهما إن قام عليه دليل كما أشار له ابن مالك في «الخلاصة» بقوله:

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

ومثال حذف المفعولين معاً مع قيام الدليل عليهما قوله تعالى ﴿أَيْنَ شُرَكَاءِ الَّذِينَ

كُفَرُوا تَزْعُمُونَ﴾ [التَّحْوِيلُ: ٦٢]، أي: تزعمونهم شركائي.

الجواب الثاني- أن فاعل «يَحْسَبَنَّ» النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لأنه مذكور في قوله قبله ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، أي لا يحسبن محمد صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الذين كفروا معجزين وعلى هذا، فـ «الذين كفروا» مفعول أول و «مُعْجِزِينَ» مفعول ثان وعزا هذا القول للفراء وأبي عليّ.

الجواب الثالث- أن المعنى لا يحسبن الكافر الذين كفروا معجزين في الأرض وعزا هذا القول لعلّي بن سليمان وهو كالذي قبله، إلا أن الفاعل في الأول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وفي الثاني الكافر وقال الزمخشري: وقرئ «لا يحسبن» بالياء وفيه أوجه: أن يكون «مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ» هما المفعولان. والمعنى: لا يحسبن الذين كفروا أحداً يعجز الله في الأرض حتى يطمعوا هم في مثل ذلك، وهذا معنى قوي جيد وأن يكون فيه ضمير الرسول لتقدم ذكره في قوله «قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»، وأن يكون الأصل: لا يحسبنهم الذين كفروا معجزين ثم حذف الضمير الذي هو المفعول الأول، وكأن الذي سوغ ذلك أن الفاعل والمفعولين لما كانت لشيء واحد اقتنع بذكر اثنين عن ذكر الثالث اهـ.

وما ذكره النحاس وأبو حاتم وغيرهما من أن قراءة من قرأ: «لَا يَحْسَبَنَّ» بالياء التحتية خطأ، أو لحن كلام ساقط لا يلتفت إليه لأنها قراءة سبعية ثابتة ثبوتاً، لا يمكن الطعن فيه، وقرأ بها من السبعة ابن عامر وحمزة كما تقدم، وأظهر الأجوبة عندي: أن «معجزين في الأرض» هما المفعولان، فالمفعول الأول «مُعْجِزِينَ»، والمفعول الثاني: دل عليه قوله «فِي الْأَرْضِ»، أي: لا تحسبن معجزين الله موجودين أو كائنين في الأرض، والعلم عند الله تعالى.

قلت: قرئ بكسر السين وفتحها، وهما لغتان في كلمة «حسب» كما تقدم، ولعل وجهها هو قطع كل ظنٍّ أو أمل عند هؤلاء الكفار وغيرهم في أن يكون الكفار معجزين الله، سواء قل هذا الظنّ جدًّا أو قلّ بدرجةٍ عادية، فإنّ الفتحة والكسرة هما أخف الحركات، ولذا لم يُقرأ بالضمّة التي هي أقوى الحركات، وإذا انتفى القليل؛ انتفى الكثير بالأولى.

قَالَ الْعَجَلِيُّ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَسْتَعِزَّذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا  
 الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ  
 صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ  
 عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [التَّوْبَةِ: ٥٨].

القراءات: «ثلاث عورات» قرأ شعبة وحمزة والكسائي وخلف العاشر «ثلاث»  
 بالنصب، وقرأ الباقر بالرفع.

التوجيه: قال الألويسي: وقوله تعالى «ثلاث عورات» خبر مبتدأ محذوف، وقوله  
 سبحانه «لَكُمْ» متعلق بمحذوف وقع صفة له، أي هنّ ثلاث عورات كائنة لكم والعورة:  
 والخلل، و منه أعرور الفارس وأعرور المكان: إذا اختل حاله والأعرور: المختل العين، وعورة  
 الإنسان سواته وأصلها كما قال الراغب: من العار وذلك لما يلحق في ظهورها من العار  
 أي المذمة، وضمير هنّ المحذوف للأوقات الثلاثة، والكلام على حذف مضاف أي هي  
 ثلاث أوقات يختل فيها التستر عادة، وقدّر أبو البقاء المضاف قبل «ثلاث»، فقال:  
 أي هي أوقات ثلاث عورات أو لا حذف فيه وإطلاق العورات على الأوقات المذكورة  
 المشتملة عليها للمبالغة كأنها نفس العورات، والجملة استئناف مسوق لبيان علة طلب  
 الاستئذان في تلك الأوقات. وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي: «ثلاث»، بالنصب على أنه بدل  
 من «ثلاث مرات» وجوّز أبو البقاء كونه بدلاً من الأوقات المذكورة وكونه منصوباً بإضمار  
 أعني.

وقال القرطبي: قرأ جمهور السبعة «ثلاث عورات» برفع «ثلاث» وقرأ حمزة  
 والكسائي وأبو بكر عن عاصم «ثلاث»، بالنصب على البدل من الظرف في قوله «ثلاث  
 مرات» قال أبو حاتم: النصب ضعيف مردود، وقال الفراء: الرفع أحب إليّ؛ قال: وإنما  
 اخترت الرفع لأنّ المعنى: هذه الخصال ثلاث عورات، والرفع عند الكسائي بالابتداء

والخبر عنده ما بعده ولم يقل بالعائد وقال نصًّا بالابتداء؛ قال: والعورات الساعات التي تكون فيها العورة، إلا أنه قرأ بال نصب، والنصب فيه قولان: أحدهما - أنه مردود على قوله: ثلاث مرات، ولهذا استبعده الفراء. وقال الزجاج: المعنى ليستأذنكم أوقات ثلاث عورات، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

